مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية الترقيم الإلكتروني: 2830-8557
المجلد 04، العدد 02، 2025، ص ص 56-79

قضية الهجرة غير الشرعية وصعود اليمين المتطرف في أوروبا وتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا

The Issue of Illegal Migration, the Rise of the Far Right in Europe, and the Growing Phenomenon of Islamophobia

أ. د. أمينة رباحي
مخبر السياسة الدفاعية للجزائر: الواقع والافاق
جامعة الجزائر3

DOI: https://doi.org/10.65384/2565-004-002-004

تاريخ الإستلام: 2025/11/15	تاريخ المراجعة: 2025/11/17	تاريخ النشر: 2025/12/30

الملخص:

صارت الهجرة السرية من أكثر القضايا المطروحة على الساحة الدولية والمنطقة المتوسطية خاصة، كما أنها تعد السؤال الأكثر إرباكا للحسابات السياسية في ضفتي المتوسط، فما من لقاء حكومي أو غير حكومي بين الضفتين إلا وتلقي الهجرة السرية بظلالها عليه، وفي ذلك مؤشر مباشر على حساسية الموضوع وقوته الرمزية والمادية في صياغة السياسات المستقبلية وبناء العلاقات الثنائية.

كما انها أصبحت من المحاور الرئيسية لأية حملة انتخابية في أوروبا وعلى رأسها فرنسا، مع صعود واضح لليمين المتطرف وفرض منطقه ورؤيته على الساحة السياسية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة- الهجرة غير الشرعية- اليمين المتطرف – الإسلاموفوبيا- الهوية

Abstract:

Illegal migration has emerged as one of the most salient issues on the international agenda, particularly within the Mediterranean region. It constitutes a deeply destabilizing factor for political calculations on both shores of the Mediterranean. Indeed, no governmental or non-governmental meeting between the two sides takes place without the issue of irregular migration casting its shadow over the discussions. This reflects the sensitivity of the subject and underscores its symbolic and material significance in shaping future public policies and in structuring bilateral relations.
Furthermore, illegal migration has become a central theme in virtually all electoral campaigns across Europe—most notably in France—amid the marked rise of the far right and the growing influence of its discourse and worldview on the political arena.

Keywords: Keywords: Immigration - Illegal migration – Far right – Islamophobia- Identity

الاتصال: أمينة رباحي المقال، arabahi@yahoo.com

© حقوق النشر والتوزيع لمخبر الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية

مقدمة

شكلت ظاهرة الهجرة الغير شرعية من بلدان جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط (العربية) إلى الدول الواقعة على شـواطئه الشـمالية (الأوروبية)، بعدا مهما ومتميزا من أبعاد سـياسـات التعاون الأوروبي-العربي، حيث مثلت هذه الهجرة تحديا وفرصـة في آن واحد لتعزيز الشـراكة الأورو- المتوسـطية، وذلك نتيجة للعلاقة التي تربط الهجرة الغير شـرعية وتشـابكها مع قضـايا أخرى، مثل البطالة والبيئة والاسـتقرار السـياسـي، والأوضاع الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية والدول الأوروبية، وكذلك لاتصالها بالمسائل الأمنية، بما في ذلك التخوف من التطرف الإسلامي والعنصرية الأوروبية وأعمال العنف والإرهاب.

ومع تزايد ظاهرتي الهجرة غير الشـرعية من شـمال افريقيا واللاجئين من العراق وسـوريا إلى أوروبا بعدا مهما ومتميزا من أبعاد السـياسـات الأوروبية، فالتدفق المتزايد للاجئين السـوريين إلى التراب الأوروبي، تم توظيفه سواء من قبل منظمات ارهابية من جهة ومن أحزاب يمينية متطرفة.

هذه المؤشرات تدل على وجود علاقة بين الظاهرتين ويبرر بالتالي طرح الإشكالية التالية:

كيف نقرأ ظـاهرة الهجرة غير الشـرعيـة في العلاقـات الأورو- المغـاربيـة؟ ومـا تـأثيرهـا على الأمن المجتمعي في أوروبا؟

هذه الإشـكالية تحمل في طياتها أسـئلة فرعية في غاية الأهمية: هل العداء للإسـلام مجرد خطاب يميني سياسي سائد على غرار خطابات أخرى، أم انه تعبير عن حملة بمرجعية مجتمعية سائدة تجسد خوفا لدى المجتمعات الأوروبية (المسيحية) من فقدان هويتها؟

هل تبني للأحزاب المعتدلة لنفس الخطاب هو شعار انتخابي لاستمالة القاعدة الانتخابية أو انه ذلك يدخل ضمن الإسلاموفوبيا؟

الفرضية:

- كلما زادت نسبة الهجرة غير الشرعية كلما زاد هاجس الامن المجتمعي وتنامت الإسلاموفوبيا.
- كلما زاد تدفق المهاجرين غير الشـرعيين وتنام تيار الإسـلاموفوبيا، كلما تصـاعدت الأحزاب اليمينية المتطرفة

1. أسباب الهجرة

تعرف الجمعية الأوروبية الهجرة غير الشرعية سنة 2018 على أنها: "حركة لمجموعة من الأشخاص إلى مناطق إقامة جديدة خارج القواعد النظامية للدولة المستقبلة."[1]

وهو تعريف يُبرز الطبيعة المعقّدة للهجرة غير النظامية باعتبارها انتقالًا بشريًا يجري خارج الأطر القانونية التي تضبطها الدول. وكلما اتّسعت الهوّة الاقتصادية والاجتماعية بين إقليمين متجاورين، ازدادت الهجرة غير الشرعية اتساعًا وتأثيرًا، كما هو الحال بين الضفة الجنوبية للمتوسط وإقليم أوروبا. وتنعكس هذه الظاهرة على شكل آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة تطال المجتمعات العربية والإفريقية بصفة خاصة.

وقد تحوّلت الهجرة غير الشرعية إلى **هاجس أمني واستراتيجي** بالنسبة لدول الشمال التي تتخوف من تدفق موجات بشرية غير خاضعة للتنظيم. ويُرجع المتخصصون أسباب هذا النوع من الهجرة إلى جملة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية تعيشها البلدان المغاربية والإفريقية، غير أنّ مسارات الهجرة تتأثر كذلك بعوامل أخرى لا تقل أهمية، مثل **القرب الجغرافي** من أوروبا، بالإضافة إلى طموحات الشباب ورغبتهم في تحقيق **النجاح الاجتماعي والاقتصادي** خارج أوطانهم.

1.1 العامل البيئي أو الجغرافي:

يُعتبر القرب الجغرافي من أوروبا متغيرًا بنيويًا حاسمًا في تفسير الحجم المتنامي لتدفقات الهجرة غير النظامية، إذ تحتل الجزائر موقعًا جيواستراتيجيًا يضعها في صلب شبكة العبور بين المجال الإفريقي والفضاء الأوروبي. فهذا الموقع، بما يمثّله من نقطة تلاقٍ بين إفريقيا جنوب الصحراء والمغرب العربي من جهة، والسواحل الشمالية للمتوسط من جهة أخرى، أسهم بصورة مباشرة في تعزيز ديناميات العبور نحو أوروبا. كما أن الامتداد الحدودي الواسع للجزائر، الذي يناهز 7520 كلم، منها حوالي 6320 كلم مع دول الجوار، يوفّر هامشًا جغرافيًا كبيرًا لتحركات الأفراد والشبكات، الأمر الذي يزيد من تعقيد إدارة هذه الظاهرة ويُصعّب ضبطها*.

---

[1] _ The irregular migration was defined (2018) as the "movement of persons to a new place of residence or transit that takes place outside the regulatory norms of the sending, transit and receiving countries.", in Maria Njaim, **Migration dilmma: Security versus humanitrian nexus**, Granite journal, Issue N°2, Novemebre 2018, P.P 25- 32.

* The irregular migration was defined (2018) as the "movement of persons to a new place of residence or transit that takes place outside the regulatory norms of the sending, transit and receiving countries.", in Maria

وتتداخل هذه المعطيات مع السياق الإقليمي الأوسع، لاسيما في منطقة الساحل التي تُعد إحدى أكثر المناطق هشاشة من الناحية البيئية. فالدول الساحلية المحاذية للفضاء المغاربي تواجه تحولات مناخية عميقة تتجلى في تفاقم ظاهرة التصحر، وتراجع الموارد المائية، وتواتر موجات الجفاف، فضلاً عن زحف الرمال نحو الواحات والمناطق الصالحة للاستقرار البشري. ويُعزى ذلك إلى الطابع القاري الحاد لمناخ هذه المنطقة، حيث تُسجل نسب متدنية جدًا من التساقطات المطرية.

وتؤدي هذه العوامل البيئية مجتمعة إلى تدهور شروط العيش، ما يدفع شرائح واسعة من السكان إلى تبني الهجرة كآلية تكيف استراتيجي لمواجهة الضغوط المناخية والاجتماعية. لذا عملت الدول الأوروبية على زيادة التعاون البيئي في المنطقة، حتى لا يشكل التدهور البيئي عامل طرد جديدا باتجاه الهجرة.

لقد اعتبرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي أحد أبرز التهديدات الأمنية الحديثة التي تواجه الأمن المغاربي. فقد اختلفت أشكال الهجرة السرية من وإلى الإقليم المغاربي باختلاف الأسباب المؤدية إلى ذلك.

فالموقع الاستراتيجي للمنطقة جعلها محل اهتمام العديد من الدول الإفريقية التي ترى فيها **محطة عبور أساسية** نحو الضفة الشمالية للمتوسط. وفي المقابل، ينظر جزء من الشباب المغاربي إلى المنطقة باعتبارها فضاءً لا يوفر لهم مستوى الطموحات والفرص التي يسعون إليها، مما يدفعهم بدورهم إلى الهجرة بحثًا عن مستقبل أفضل.

2.1 العامل الاقتصادي:

تُعد الحدود الجنوبية للمغرب العربي إحدى أهم مناطق العبور التي تشهد تدفقات متزايدة للهجرة غير الشرعية، حيث تمثل بوابة رئيسية يتحرك عبرها مهاجرون قادمون من دول الساحل الإفريقي باتجاه شمال القارة. ويعود هذا الواقع بالأساس إلى **التدهور العميق الذي أصاب اقتصادات دول الساحل**، رغم امتلاكها موارد طبيعية مهمة. فضعف البنية الصناعية والهياكل الإنتاجية جعل سكان هذه الدول يعتمدون بشكل شبه كلي على النشاط الزراعي كمورد رئيسي للعيش.

غير أنّ القطاع الزراعي نفسه تعرض لضربات قاسية نتيجة التغيرات البيئية العنيفة، وعلى رأسها: اتساع رقعة التصحر، وانكماش الأراضي الصالحة للاستغلال الفلاحي، وتزايد موجات الجفاف، وهي عوامل

Njaim, **Migration dilmma: Security versus humanitrian nexus**, Granite journal, Issue N°2, Novemebre 2018, P.P 25- 32.

أسهمت في **اختلال التوازن البيئي والاقتصادي**، وتسببت في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. ونتيجة لذلك، وجدت فئات واسعة من السكان أنفسهم أمام خيارات محدودة للبقاء، فأصبح **العبور نحو أوروبا** حلًا يُنظر إليه باعتباره مخرجًا من دائرة الفقر المتزايدة.

وتفاقمت هذه التحديات الاقتصادية مع الارتفاع السريع في معدلات النمو السكاني بدول الساحل، وهو ما أدى إلى اتساع دائرة المجاعة وتنامي مستويات الحرمان في مناطق عديدة. وتُظهر هذه المعطيات أنّ الهجرة من دول الساحل باتت مرتبطة ارتباطًا مباشرًا **بعوامل بنيوية عميقة** يصعب تجاوزها في المدى القريب.

أما بالنسبة للهجرة غير النظامية المنطلقة من دول المغرب العربي نفسها، فإن تفسيرها يعود بدرجة أولى إلى الفوارق الاقتصادية الحادة بين ضفتي المتوسط .فاختلال وتيرة التنمية، وضعف الاستثمارات المنتجة، وإخفاق السياسات العمومية في خلق وظائف مستدامة، إضافة إلى الاعتماد المكثف على القطاع الخاص في امتصاص اليد العاملة، كلها عوامل أدت إلى تعميق أزمة البطالة في الحواضر والأرياف على حد سواء.

وإزاء هذه الأوضاع، أصبح العديد من الشباب ينظرون إلى الهجرة باعتبارها وسيلة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتجاوز التناقضات البنيوية التي يُعاني منها سوق العمل المحلي، مما عزز من اندفاعهم نحو طرق الهجرة غير الشرعية.

3.1 العامل الاجتماعي:

يتجلى العامل الاجتماعي في الاختلاف الديمغرافي العميق بين دول الجنوب ودول الشمال. فمن جهة، تعرف دول الجنوب –خصوصًا الواقعة شرق وجنوب المتوسط– **نموًا سكانيًا متسارعًا** يفوق قدراتها الاقتصادية والخدمية والبنية التحتية. ومن جهة أخرى، تسجل دول الشمال انخفاضًا مستمرًا في قاعدة السكان النشطين، وبالأخص فئة الشباب، ما يخلق **طلبًا** متزايدًا على اليد العاملة الخارجية.[1]

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن النمو الديمغرافي في بلدان جنوب وشرق المتوسط سيظل في ارتفاع خلال العقدين المقبلين. فقد بلغ عدد سكان دول البحر المتوسط سنة **2016** حوالي **502**مليون نسمة، أي ما يمثل 7%من سكان العالم .كما ارتفعت نسبة النمو الديمغرافي في المنطقة بنسبة **20%** بين **1970**

---

[1]– رباحي أمينة، تأثير الهجرة غير الشرعية في سياسات التعاون الأوروبي– المتوسطي، في محمد غربي واخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة**، دار ابن النديم للنشر والتوزيع/ دار الروافد الثقافية– ناشرون، الطبعة الأولى الجزائر/ لبنان 2013، ص.ص. 313– 326.

و2018. وتشـير تقديرات البنك الدولي ودراسـات على غرار تلك الصـادرة عن **Plan Bleu** أن عدد سـكان المنطقة ستصل إلى نهاية سنة **2025** حوالي **524**مليون نسمة (2). غير أنّ دراسات بيئية حديثة، تُقدّر عددهم بنحو 560مليون نسمة سنة 2023، وهو ما يعكس تسارع النمو السكاني بشكل يتجاوز حتى التوقعات الرسمية.

وتُعد البطالة أبرز نتيجة لهذا الانفجار السـكاني. فالعامل ذو الدخل المحدود يرى في الهجرة سـبيلًا لتحسـين دخله، في حين يعتبر العاطلون عن العمل أن الهجرة تمثل **فرصـة إنقاذ** لمسـتقبلهم المهني والاجتماعي. وتؤكد تقارير دولية أن إفريقيا —وخاصـة إفريقيا جنوب الصـحراء— تضـم أعلى معدلات الفقر عالميًا، إذ تتجاوز نسبة الفقر فيها **35.2%** من إجمالي السكان، وهي أرقام تُبرز عمق الأزمة الاجتماعية.

كما تُظهر بيانات منظمة «غالوب» أن 54 % من سكان 27 دولة في إفريقيا جنوب الصحراء يعيشون في فقر مدقع بأقل من 1.25 دولار يوميًا. [3] وفي سـنة 2015 ، وحسـب البنك الدولي فإن افريقيا تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الفقراء إذ يعيش حوالي نصـف عدد فقراء العالم في هذه القارة وحوالي 41% من فقراء افريقيا يعيشون تحت **العتبة العالمية للفقر** أي 1,90 دولار.[4]

ولا تختلف الصورة كثيرًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يعيش 16%من السكان على 1.25 دولار أو أقل يوميًا، و 28%على دولارين أو أقل، وفق تقديرات منظمات دولية(1).

ولا يقتصـر تأثير البطالة والفقر على الفئات الأقل تعليمًا، بل يمتد ليشـمل **فئة المتعلمين وحاملي الشـهادات الجامعية**، الذين يفشـل سـوق العمل المحلي في اسـتيعابهم. كما تسـهم عوامل ثقافية واجتماعية أخرى في تعزيز الرغبة في الهجرة، أبرزها الصورة المثالية التي ينقلها المهاجرون عند عودتهم إلى أوطانهم، وهو أثر يتضاعف تأثيره بفضل وسائل الإعلام **وشبكات** التواصل الاجتماعي.

وفي مواجهة هذه التحديات، أدركت الدول الأوروبية ضـرورة التدخل عبر دعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا، بهدف تقليص دوافع الهجرة وتخفيف عوامل الطرد، عبر تطوير الأمن الغذائي وخلق بيئة اقتصادية مستقرة.

---

(2) – Agence des villes et territoires méditerranéens durables (AVITEM), **avitem.org/content/avril 2018**

(3)– 35% من الافارقة تحت خط الفقر و1% فقط من الدول المتقدمة، **جريدة الشرق الأوسط**، بتاريخ 26 ديسمبر 2015، ص. 1 على الموقع: **aawsat.com/ home/article/528151/35**

(4) – Rapport 2018 sur la pauvreté et la prospérité partagée : compléter le puzzle de la pauvreté, **www.banquemondiale.org/fr/povrety-and -shared-and prosperity 2018**

(1)– 35 من الافارقة تحت خط الفقر و1% فقط من الدول المتقدمة، **جريدة الشرق الأوسط**، الموقع نفسه.

4.1 العامل السياسي والهجرة القسرية:

تُعد منطقة المغرب العربي وإفريقيا عمومًا من الفضـــاءات الأكثر تعرضًـــا لحالات الهجرة القســـرية، نتيجة الحروب والنزاعات واستمرار الاضطرابات السياسية. فغياب الاستقرار، وضعف المؤسسات، وتصاعد العنف، كلها عوامل تدفع السكان إلى مغادرة أوطانهم بحثًا عن الحماية والأمان.

وفي الجزائر مثلًا، ساهمت العشرية السوداء في تسعينيات القرن الماضي في دفع الكثير من الأفراد إلى الهجرة نحو أوروبا، هربًا من العنف السياسي والتهديدات الأمنية. أما بعد سنة 2010، فقد أدى اندلاع الأزمات في **تونس وليبيا** إلى تنامي موجات الهجرة الاضطرارية، خاصة مع اشتداد النزاع الليبي الذي أفرز أعدادًا كبيرة من الفارين من الحرب ومن الانتهاكات القائمة على أسس عرقية أو دينية أو سياسية. ويُصنف هذا النوع من الهجرة ضمن الهجرة القسرية أو اللجوء السياسي.

وقد سجل تقرير الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عبور 29700 مهاجر من مختلف الجنسيات عبر المتوسط مرورا بإيطاليا واسبانيا خلال الربع الثالث من العام 2017 وعليه وصل عدد المهاجرين في إيطاليا واسبانيا 122200 مهاجر خلال نفس السنة.[2]

كما كشفت اللجنة الأوروبية، في تقريرها لسنة 2018، عن وجود 150ألف مهاجر غير شرعي، بانخفاض يقدّر بـ 25%مقارنة بسنة 2017. وقد تراجعت نسبة المهاجرين غير النظاميين عبر وسط المتوسط — خصوصًا عبر مالطا وإيطاليا— بنحو 80%، نتيجة تعزيز التعاون الأمني مع خفر السواحل الليبي.[2]

2. تصاعد اليمين المتطرف وظاهرة الاسلاموفوبيا:

أصبحت قضايا الأمن في العقود الأخيرة محورًا رئيسيًا في تحليل الظواهر السياسية والاجتماعية داخل الفضاء الأوروبي. وقد طرح **باري بوزان (B. Buzan)** عدة تعريفات للأمن تجاوزت الاثني عشر، وكلها تتمحور حول مفهوم التهديد وضرورة بناء منظومة آمنة. غير أنّ التعريف الأكثر حضورًا في الأدبيات يبقى ما قدّمه **أرنولد ولفرز (Arnold Wolfers)** سنة 1952، إذ اعتبر أن الأمن يُقاس من جهة بغياب التهديدات

---

[2]- الجزائر الخامسة في ترتيب الجنسيات الأكثر اقبالا على الهجرة غير الشرعية الى أوروبا في: tsa-algeria.com/ar تاريخ الزيارة 20 أكتوبر 2019، على الساعة 21:49.

الموجهة إلى القيم المركزية المكتسبة (البعد الموضوعي)، ومن جهة أخرى بانتفاء الشعور بالخوف من تعرّض تلك القيم للهجوم (البعد الذاتي).[1]

وقد اعتمد المختصـــون هذه المقاربة باعتبارها الحد الأدنى لتعريف الأمن، والذي يتطلب—وفق ولفرز—قدرة أي جماعة على حماية قيمها الأســاســية، وضــمان غياب التهديدات ضــدها، ووضــع أهداف سياسية واضحة للحفاظ على استقرارها.

ويذهب ولتر ليبمان Walter Lippmann إلى أن الأمة لا تكون آمنة إلى الحد الذي لا تكون فيه مضطرة إلى التضــحية بالقيم الأســاســية إذا رغبت في تجنب الحرب، وكانت قادرة على الحفاظ على تلك القيم من خلال تحقيق نصر في حالة خوضها الحرب.

ويصــل شــارل فيليب دافيد Charles- Philippe David في تحليله لمســألة الأمن إلى اعتبار أنه يمكن فهم الأمن، في نهاية المطاف، بوصفه غياب التهديدات العسكرية، وغير العسكرية التي يمكن أن تعيد النظر في القيم الأساسية التي يريد شخص ما، أو جماعة معينة تشجيعها، أو الحفاظ عليها، والتي يمكن أن تؤدي إلى خطر استخدام القوة.[2]

ويرى **جيف هايســمان (Jef Huysmans)** أنّ الهجرة تشــكل أحد أبرز مصــادر تهديد **الأمن المجتمعي**، إذ تُحدث ثلاثة مخاطر رئيســة: تهديد النظام العام، التأثير على الهوية الثقافية، وزعزعة اســتقرار سوق العمل المحلي[3] .

ويضيف أنّ عملية «أمننة الهوية» عبر تصوير المهاجرين كتهديد محتمل أصبحت آلية سياسية لتبرير تشديد سياسات التجنيس والوصول إلى المواطنة الأوروبية[4] وهو ما يفسّر كيف تحوّلت الهجرة تدريجيًا إلى

---

(1) – A. Wolfers, "National security as ambiguous symbol.", in Dario Battistella, **Théories des Relations Internationales**, 2eme édition revue et augmentée, Les presses Sciences Po, Paris 2006, P. 462.

(2) Charles– Philippe David : **« La guerre et la paix : Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie »**, 2eme édition revue et augmentée, les manuels Sciences Po, les Presses Sciences Po, Paris 2006, P.45– 46

(3) – Wing Commander P.E. O'Neill RAF, The European Union and Migration Security versus Identity? **Defense Studies**, 11 Dec 2006, P.P. 327–341.

(4) - Jef Huysmans, "The European Union and securitisation of migration, **Journal of Common Market**, 38/5, 2000, P. 752.

قضية أمنية خالصة في الخطاب الرسمي الأوروبي خلال التسعينيات، خصوصًا مع توسّع التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط لمواجهة ما اعتُبر «**تهديدات مستقبلية ذات طابع صراعي**" .

لذا فإن مع بداية التسعينيات من القرن العشرين أخذت قضية الهجرة تحتل قمة أولويات العمل السياسي في دول الاتحاد الأوروبي في إطار تعاونها مع بلدان جنوب وشرق المتوسط، نظرا لما تمثله الهجرة من صراعات مستقبلية قد تثير نزاعات عسكرية.[1]

ومع الوقت، أصبحت الهجرة في صلب الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، وتقاطعت أمننتها مع مفهوم الأمن المجتمعي الذي يركز على حماية الهوية الجماعية .وفي هذا الإطار أُنشئ نظام شنغن للمعلومات (SIS)ولاحقًا النسخة المطوّرة SIS II، وهي قاعدة بيانات تتيح للدول الأعضاء تبادل المعطيات حول فئات محددة من الأفراد، خصوصًا المهاجرين غير النظاميين.

وعليه تم انشاء نظام شنغن للمعلومات Schengen Information System (SIS) ومن ثم اعتماد نظام محدث SIS II، وهي قاعدة بيانات متطورة تمكن السلطات المسؤولة في دول شنغن من تبادل البيانات حول فئات معينة من الأشخاص.[(2)]

وقد أدى الارتفاع المتواصل في أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى تحويل الخطاب المعادي للهجرة إلى **سياسات رسمية** تتبناها **أحزاب سياسية**، خصوصًا الأحزاب اليمينية المتطرفة التي رأت في قضية الهجرة رافعة سياسية لزيادة شعبيتها. تزامن ذلك مع تشديد القوانين والإجراءات الأمنية الأوروبية في مجال التأشيرات ومنع الدخول إلى فضاء شنغن.

ويرى الأوروبيون أنّ **اختلال التوازن الديمغرافي** بين ضفتي المتوسط يُعدّ مصدرًا محتملاً لعدم الاستقرار. كما أن سياسات الهجرة الأوروبية تتجه نحو **انتقائية واضحة**، عبر تشجيع هجرة الكفاءات العلمية (**كما في قانون ساركوزي**)، مقابل إغلاق منافذ الهجرة الشرعية أمام الفئات الأخرى، مما أسهم في توسع الهجرة السرية وانتعاش شبكات الاتجار بالبشر[(3)].

---

[1]- علي الحاج: **"سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (51)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2005، ص.242

[2]) – European Commission, **Migration and home affairs: Schengen Information System** (SIS) 2013/

[3]- وليد محمود عبد الناصر: "التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف"، مجلة السياسة الدولية، السنة 32، العدد 124، أفريل 1996، ص.112.

وفي الوقت ذاته، تسعى الدول الأوروبية إلى الجمع بين **محاربة الهجرة غير الشرعية وحماية حقوق المهاجرين**، خصوصًا الفئات الضعيفة. غير أنّ تزايد الهجرة من الجنوب أثار مخاوف من صعود العنصرية، وتنامي الشعور بأن الهجرة قد تهدد التوازنات الاجتماعية والثقافية داخل الدول الأوروبية. كما ارتبطت هذه المخاوف بتصاعد العنف في المنطقة العربية، وتنامي ظواهر التطرف وكراهية الغرب، وهي عوامل غذت المخاوف الأمنية والتمثلات السلبية تجاه المسلمين.

وترى الدول الأوروبية أن تدفق الهجرة من المنطقة الجنوبية تهديدا أمنيا حيث سيدفع ذلك إلى تصاعد حالات العنصرية، مما شكل للدول الأوروبية المتسمة تقليديا بالتسامح والانفتاح حرجا وحساسية، الشيء الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار.

كما أن المخاوف الأوروبية تتمثل في نقل المهاجرين لمشاكلهم وعاداتهم إلى المدن الأوروبية وضواحيها، مما سيؤدي إلى تأثيرات سلبية داخل النسق الاجتماعي والديمقراطي الأوروبي. كما تأثرت الهجرة بتصاعد ظاهرة العنف في المنطقة، حيث شكل تنامي التطرف وكراهية الغرب هاجسا مقلقا حول مدى علاقة هذا التطرف بالديمقراطية والاستقرار في المنطقة.

لذا تعاملت الدول الأوروبية مع مشكلة التطرف كظاهرة مرتبطة بأعمال عنف أو إرهاب، إلى جانب ما تحمله من أخطار داخلية تؤثر في نسيجها الاجتماعي. فالمجموعات المهاجرة أصبحت تتضامن دينيا واجتماعيا حيث أشار بارتن بادي في كتابه "انقلاب العالم" حيث سماها بانفجار الخصوصيات[1] ، بالإضافة إلى اتجاهاتها الراديكالية وارتباطها بمسألة الإرهاب، مما وضع على المحك الطبيعة العلمانية لهذه الدول.

كما ساهمت الهجمات الإرهابية التي شهدتها أوروبا في العقد الأخير في تعزيز النظرة السلبية تجاه المسلمين، وترسيخ ظاهرة **الإسلاموفوبيا**، التي انعكست على السياسات العامة والقرارات الأمنية. وقد أدى ذلك إلى بروز سياسات تفضيلية لصالح المهاجرين المسيحيين، ورفض متزايد للمهاجرين المسلمين.

وزاد هذا الوضع من **التعاون الأمني** بين دول شمال المتوسط ودول جنوبه وشرقه لمواجهة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة. كما عملت الأحزاب اليمينية المتطرفة على تغذية الكراهية ضد المهاجرين،

---

[1]- بادي (برتران)، كلود سموتس (ماري)، "انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي"، ترجمة: سوزان خليل، دار العالم الثالث بالتعاون مع المركز الفرنسي للثقافة والتعاون العلمي بالقاهرة، قسم الترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة 1998.

الشرعيين وغير الشرعيين، والدعوة لطردهم، مما دفع الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز التعاون مع دول الجنوب للحد من هذه الظاهرة.[2]

فمنذ 2013 تقريبا شهدت الساحة السياسية الغربية (الأوروبية خصوصا) صعودا قويا لأحزاب اليمين المتطرف في أغلب دول أوروبا الغربية، خاصة النمسا، النرويج، الدنمارك، هولندا، سويسرا وفرنسا، سواء في الانتخابات المحلية وحتى البرلمانية والرئاسية، ولعل وصول السيدة مارين لوبان زعيمة الجبهة الوطنية إلى الدور الثاني للانتخابات الرئاسية الفرنسية حاملة مشروع طرد اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، الشيء الذي يظهر تنامي متصاعد لظاهرة الإسلاموفوبيا.

إن بحصول مارين لوبان على نسبة 34 بالمائة، أصبح اليمين المتطرف يشكل قوة سياسية لافتة على الساحة الأوروبية. ويمكن تفسير ذلك أن تنامي مشاعر الخوف والعداء للإسلام والمسلمين غذته بيئة أمنية مضطربة داخل التراب الأوروبي وتوالي العمليات الإرهابية طالبت عواصم أوروبية أهمهما فرنسا، ومحاولة القادة السياسيين خلق صورة نمطية محددة للمهاجرين من جنسية عربية أو من ديانة إسلامية الذي أصبح يحمل صورة سلبية ذلك الذي يهدد أمن واستقرار الدول الأوروبية. وحاولت هذه الأحزاب طرح مشكلة الهوية الأوروبية رغم ان هذه الأحزاب وبعض الحكومات الأوروبية تبالغ في التخوف من هذه الظاهرة.

والسبب وراء نجاح اليمين المتطرف حسب دراسة للباحث المتخصص في مجال اليمين المتطرف فورفقانغ كايوست[1] هي:

- طرح حلول مبسطة لقضايا اقتصادية معقدة، مثل البطالة، عبر تحميل المهاجرين المسؤولية.
- التركيز الأحادي على قضية الهجرة وقوانينها والجنسية والمواطنة.
- تبني خطاب عنصري صريح يقوم على كره الأجانب (Xenophobia)، والنزعة الوطنية المتطرفة (Nativism)، والتمييز العنصري (Racism)(.[2]

---

[2]- علي الحاج: "سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، مرجع سبق ذكره، ص246

[1]– عفيف رزق، "تصاعد اليمين المتطرف في أوروبا: الدوافع والموجات"، على الموقع الالكتروني: http:// **www.alarabiya.net/views/2009/6/5/74901.html**

[2] far-right politics, in: **http://en.wikipedia.org**

وكره الأجانب هو الميل إلى الخوف وعدم الثقة تصـــل إلى كراهية الأجنبي تختلف عن العنصـــرية، باعتبار ان هذه الأخيرة تنحصر في كره الاخرين بسبب عرقهم أو نسبهم، أما الاكزينوفيا فهي كره الاخرين فقط لأنهم أجانب أو غرباء.

ويعمل تيار الانتماء إلى الوطن على تغذية العنصرية وكره الأجانب، إذ يتهم المهاجرين بعدم انتماءهم الى وطنهم ويشكك في مدى استعدادهم للتفاعل مع قضايا الوطن.

وتُبرّر الأحزاب اليمينية موقفها بمخاوف تتعلق بـــــ **الهوية الثقافية**، إذ ترى أن المهاجرين—وخاصـة المسلمين—يحملون عادات وسلوكيات قد تؤدي إلى صدام ثقافي داخل المجتمعات الأوروبية، وتُهدد التراث الثقافي والروحي لتلك الدول. كما تخشى من **التحول الديمغرافي** نتيجة شيخوخة المجتمع الأوروبي وارتفاع نسبة المهاجرين الشباب.وتزايد عدد المهاجرين الشباب سيغير من الخريطة الديمغرافية لأوروبا، ففي بعض المناطق عدد المهاجرين أكبر بكثير من السكان الأصليين مما يشكل خطر على النسيج السكاني لأوروبا وعليه تهديد للهوية الأوروبية.

وهنا نشير الى المفارقة في المعايير الأوروبية كون الجهات الرسمية ترحب بالهجرة الاقتصادية والعلمية في حين ترفض الهجرات الأخرى بينما الأحزاب اليمينية فهي ترفض الهجرة جملة وتفصيلا، وقد بررت انجيلا ماركيل في طريقة تعاطيها مع المهاجرين واللاجئين بانخفاض في نســـب النمو الديمغرافي وارتفاع نســـبة الشيخوخة.[1]

وتزداد المشاعر المعادية للمسلمين في جميع أنحاء أوروبا، لا سيما في فرنسا وألمانيا، التي تضم عدد أكبر من الأشخاص من المغتربين المغاربة في فرنسا والأتراك في ألمانيا. وقد أشارت دراسة لمركز لبحث التطرف اليميني والديمقراطية ومقره في لايبزيغ، إلى أن التعصب الألماني ضد الأجانب قد ارتفع بشكل حاد، لاسيما ضد المسلمين. ويعتقد أكثر من 44% ممن شملهم الاستطلاع أنه ينبغي منع المسلمين من الهجرة من ألمانيا، بزيادة عن نسبة 36,5% قبل أربع سنوات. واتفق 56% تقريبا على أن عدد المسلمين في ألمانيا جعلهم يشعرون بأنهم غرباء في بلدهم، بزيادة عن نسبة 43% عام 2014.[2]

---

[1] – Georges Tapinos, Immigration et marché du travail, in **www. Observateurocde.org/news/ php/85/Immigration_et_march_E9_du_travail.ht**

[2]– دايفيد ليبسكا، شيوع ظاهرة كراهية الأجانب في أوروبا، مقال متواجد على الموقع **www.ahvalnews.com/ar/** 5 ديسمبر 2018,

وقد ركز اليمين المتطرف على مسألة الهجرة باعتبارها القضية المركزية في برامجها السياسية، مستغلة المخاوف الأمنية والثقافية للسكان المحليين. وقد ساهمت هذه الأحزاب في تعزيز مظاهر العنصرية وكراهية الأجانب. مع التركيز على المخاطر الديمغرافية والثقافية للمهاجرين، خصوصًا القادمين من الدول العربية والإسلامية. وتشير التقارير إلى أن المشاعر المعادية للمسلمين في دول مثل فرنسا وألمانيا قد ازدادت بشكل ملحوظ، حيث أعرب جزء كبير من السكان عن شعورهم بأن المسلمين أصبحوا غرباء في بلادهم، مما دفع بعض الأحزاب إلى المطالبة بسياسات «صفر هجرة» للحد من دخول الأجانب.

وفي هذا السياق، تسعى الدول الأوروبية إلى موازنة التدابير الأمنية مع احترام حقوق الإنسان، وذلك من خلال حماية الفئات الأكثر ضعفًا بين المهاجرين، مثل الأطفال والنساء، ومعالجة المشكلات المرتبطة بالتطرف الإسلامي والإرهاب، فضلًا عن التصدي للشبكات الإجرامية المنظمة التي تستغل تدفق الهجرة غير النظامية. وقد أدى هذا المزيج من الاعتبارات الأمنية والاجتماعية إلى تكريس النظرة إلى الهجرة على أنها مسألة أمنية ذات أبعاد سياسية وديمغرافية وثقافية، تتطلب تعاونًا أورو-متوسطيًا لإدارتها بفعالية[1] .

وتتعلق المخاطر التي تحددها التيارات اليمينية بمفهوم الهوية والمواطنة، حيث تطرح تساؤلات حول انتماء المهاجر وقدرته على الاندماج الاجتماعي والثقافي، وهو ما ينعكس على سياسات الهجرة واللجوء الأوروبية التي تميّز بين الهجرة الاقتصادية والعلمية من جهة، والهجرة الجماعية أو غير النظامية من جهة أخرى. ويؤكد الباحثون أن هذه السياسات أدت إلى ولادة أشكال جديدة من الهجرة السرية وارتفاع نشاط شبكات التهريب، ما زاد من تعقيد الأوضاع وأصبح يشكل تحديًا أمنيًا واجتماعيًا للدول الأوروبية.

وبالنسبة لها حتى ولو أن المهاجر يتحصل على المواطنة، هل له الانتماء والولاء للوطن الجديد، وتطرح الأحزاب اليمينية إشكالية من نحن؟ وهل هناك فرق بين المواطن الأصلي والمواطن الوافد؟

لكن المتأمل في تعريفات المواطنة عند هذه التيارات يجدها تأخذ منحى ثلاثي الابعاد، يقوم فيها الاتجاه الأول على اعتبار المواطنة علاقة قانونية وسياسية بين الفرد والدولة، والثاني يشير الى الرابطة الانسانية او العاطفية القائمة على الولاء والانتماء، أما الاتجاه الثالث فنجده يركز على العلاقة النفعية المصلحية.

---

(1) – Commission Européenne, Fiche pays du REM, in **European Migration Network** (EMN), 2018, P.3

فالمواطنة قضـية تتعلق بالجغرافيا، بينما الهوية تتعلق بالثقافة والقيم. ومن هنا المسـألة المجتمعية تدخل في قلب المسائل الأمنية. وعليه المواطنة بناء تاريخي مرتبط بتطور الدولة في أوروبا، فهو لإحساس بالجماعية كشـرط الاندماج الاجتماعي. وغالبا ما المهاجر غير مؤهل للاندماج الاجتماعي داخل المجتمع الأوروبي.

وكانت سـنة 2025 أكثر سـنة عرفت فرنسـا فيها عدم الاسـتقرار للحكومة بسـبب ملف الهجرة، فحسب قانون الجنسية الفرنسي يمكن للأجانب اكتساب الجنسية الفرنسية عن طريق الولادة أو الإقامة في فرنسـا أو الزواج من فرنسـي، وهنا يطالب اليمين المتطرف بضـرورة تعديل القانون إلى مقاربة انتقائية ومن بين الشـروط التي يطالب بها زيمور مثلا معرفة تاريخ فرنسـا وثقافتها ومجتمعها، وكذا الامضـاء على عقد الحقوق والواجبات.[1]

2.1 مفهوم الاسلاموفوبيا:

الإسـلاموفوبيا أو الخوف من الإسـلام عرض اجتماعي وسـياسـي ظهر في الغرب، في سـنوات الأخيرة، ما يعني أن مناخ التعصب والكراهية لا يتراجع بل يتزايد بوجود تيارات سياسية متطرفة تغذي الكراهية.

وهي إشـكالية نفسـية- فكرية وتتمثل في ثنائية الاختلاف بين الانا أو الذات المكونة الهوية كالدين، الثقافة، القيم، منظومة العادات، المعبر عنه الغرب من جهة، ومن جهة أخرى والمزود بصورة نمطية عن العالم الإسـلامي، فكما يقول المفكر الفرنسـي مكسـيم رودنسـون بأن: " المسـيحية الغربية قد رأت في العالم الإسلامي خطرا يهددها قبل أن يبدأ النظر إليه كمشكلة حقيقية"[2]

فالشـخص يمكن أن يكون نصـف فرنسـي ونصـف جزائري، ولكن من الصـعب جدا أن يكون نصـف مسـلم ونصـف مسـيحي[*]. وعليه في الصـراعات الثقافية يطرح السـؤال: "من أنت؟" بدلا من "مع أي طرف أنت؟". فكما يرى تيموثي جارتون آش أن: "الهوية بالأساس، تحديد للذات، لكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار

---

[1]– منير مباريكية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2013، ص. 120,

[2] – فؤاد جرجس، الامريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 217، مارس 1997، ص.4.

[*]– – مقولة لهنتغتون في كتابه " **صدام الحضارات**"، تداولها عدة باحثين دون تهميشها وكأنها مسلمة.

كذلك ما يراه الآخر."[3] فتركيا ترى نفسها أوروبية، إلا أن أغلب دول الاتحاد الأوروبي لا يراها كذلك، فهي دولة من الشرق الأوسط أو من آسيا، بينما الجميع يرى أن بريطانيا أوروبية، إلا إنها ترى نفسها أطلسية[4].

وفي كل المراكز والمنتديات التي تهتم بقضايا الأمن، هناك الحديث عن خطر الجنوب كبديل لخطر لم يأت من الشرق، كما لو كان الأمر مجرد إعادة توجيه جغرافي للخطر، يسمح بالإبقاء على إطار التحليل ومرجع استراتيجي تقريبا متطابق مع الخطر السابق[*].

ورغم الزخم الهائل من الكتب التي تشير إلى العدو الجديد، فإن ذلك لن يجيب عن مطلب الهوية بالنسبة للمجتمع الغربي الذي فقد الرؤية الإيديولوجية وبالتالي فقد المعنى، ولعل التحالف البروتستانتي الصهيوني هو محاولة لوضع الإسلام عدوا خارجيا، ومحاولة أمريكية لتجديد التحالف الأمريكي – الأوروبي في إطار محاربة "الإرهاب"*.

وفي حقيقة الامر ان الرهاب الإسلامي مرجعه في تقديرنا إلى الصورة النمطية للقوارب الرابطة بين الضفتين، فالقوارب التي تحمل المسلمين إلى شواطئ الأوروبية وخاصة الاسبانية تعيد إلى الاذهان صورة تلك القوارب التي حملت المسلمين الهاربين من بطش المسيحيين من أوروبا متجهة الى الضفة الجنوبية سنة 1492م. فكما يقول وليد عبد الحي في مقاله "حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة إلى الافاق السياسية" أنه يتعذر على الباحث في الظواهر السياسية الكبرى أن يتخطى البعد الزمني في تحليل تطور بنية هذه الظواهر. وحسبه ان البعد الزمني يتبدى في تجليات ثلاثة: أولها حضور التاريخ السياسي، وثانيها سطوة اللحظة الراهنة، وآخرها غواية المستقبل.[1]

2.2 أولوية مكافحة الهجرة السرية في السياسة الأوروبية:

قامت الدول الأوروبية بعقد اتفاقات مع البلدان العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط بغية توفير ظروف معيشية أفضل تحد من هجرة مواطني هذه البلدان إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال المساعدة

---

[3]– تيموثي جارتون آش، "هل بريطانيا أوروبية"، ترجمة: بدر الرفاعي، **الثقافة العالمية**، السنة 12، العدد 70، ماي 1995، ص. ص. 20-35

[4]– رباحي أمينة، **التعاون والتنافس في العلاقات الأورو – أمريكية بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية (غير منشورة)، جامعة بن خدة بن يوسف، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر 2009.

[*]– الخطر الأسبق هو المعسكر الشرقي وعلى راسه الاتحاد السوفيتي

*– هناك اختلاف حول دلالة ومدلول كلمة "**الإرهاب**" ووضعها بين مزدوجتين يشير إلى ذلك.

[1]– وليد عبد الحي، "حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة إلى الآفاق السياسية"، في كمال عبد اللطيف، وليد عبد الحي وآخرون، **الانفجار العربي الكبير في الابعاد الثقافية والسياسية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت 2016، ص.ص. 149- 260,

على تحقيق الاكتفاء الغذائي. بالإضافة إلى إنشائه الصناديق الخاصة بالتعويض عن الآثار الاجتماعية الناتجة من التكييف الهيكلي في اقتصادات بلدان جنوب وشرق المتوسط، وإقامة مشروعات مشتركة توفر فرص العمالة وتساعد على بقاء المواطنين في بلدانهم.

لقد أظهرت سياسات الدول الأوروبية في مؤتمر برشلونة عام 1995 تأكيدها على محاربة العنصرية والتعصب العرقي وعدم التسامح واحترام التنوع والتعدد في مجتمعاتها، والتعاون في منع ومحاربة الإرهاب وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة.

وتعتبر الشراكة الأورو- المتوسطية تصور خاضع للهاجس الأمني حيث يطغى على الأوربيين ضغط عدم الاستقرار في الفضاء الجنوبي للبحر المتوسط (الضغط الديمغرافي الهجرة غير الشرعية تصاعد "الإرهاب" الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وان كانت هذه الأخيرة أحيانا تأتينا من أوروبا)، وعليه تتضمن السلة الاجتماعية والإنسانية ضرورة تنظيم الهجرة باتفاقيات خاصة تتضمن كافة الحقوق الاجتماعية والإنسانية وتكثيف التعاون للحد من الهجرة السرية بواسطة التأهيل المهني والمساعدة على خلق فرص العمل.

لذا تعهدت الدول المشاركة بتسريع معدلات التنمية وتحسين أحوال المعيشة وزيادة معدلات العمالة لسد الفجوة بين الدول الأوروبية والبلدان المتوسطية، وذلك من خلال التعاون الاقتصادي، وتقديم المساعدات المالية من دول الاتحاد الأوروبي إلى بلدان المنطقة، والالتزام بتطوير الموارد البشرية. كما دعت الدول الأوروبية إلى اعتماد سياسات لمواجهة الضغوط السكانية، وأقرت بأهمية الهجرة في العلاقة بين الطرفين الأوروبي والمتوسطي.

لقد امتدت الحدود الأمنية للاتحاد الأوروبي من سواحل الضفة الشمالية لحوض البحر الأبيض المتوسط نحو عمق صحاري البلدان المغاربية، إذ انفجرت في وجه أوروبا خلال العام 2005 أزمة الهجرة غير الشرعية وما واكبها من مأساة إنسانية في مدينتي سبتة ومليلية بشمال المغرب، حين قُتل أحد عشر مهاجرا برصاص قوات الأمن الإسبانية خلال عمليات تسلل جماعية ليلية، وتواصلت عمليات العنف ضد هذه الشريحة على السواحل الإيطالية والإسبانية.

وكانت الأزمة بين الحكومتين الاسبانية والمغربية قد برزت للعلن عندما عثرت السلطات الاسبانية على أكثر من 800 مهاجر غير شرعي عند شواطئ الكناري والأندلس خلال الأسبوع الثاني من شهر أوت 2005.

واتهمت الحكومة الاسبانية في حينه نظيرتها المغربية بعدم ممارسة الرقابة على حدودها، وهو ما رفضته الحكومة المغربية التي ما فتئت تؤكد على أن أجهزتها الأمنية لا تدخر جهدا لمكافحة هذه الظاهرة.

وسرعان ما تطورت الأزمة، حيث عاد ملف الهجرة السرية إلى الواجهة من جديد عندما أقدم مئات المهاجرين من الدول الواقعة جنوبي الصحراء في أكتوبر 2005 على تجاوز الأسلاك الشائكة التي تفصل المغرب عن مدينتي سبتة ومليلة الواقعتين تحت السيطرة الاسبانية.

فقد هاجم حوالي 650 مهاجراً إفريقيا السياج الحدودي حول مليلة، وتمكن نحو 350 منهم من اجتيازه بعد انهياره، وذلك في رابع محاولة من هذا النوع، كان نتيجتها مصرع ستة مهاجرين بالإضافة إلى إصابة نحو 135 شخصا بينهم سبعة من ضباط وجنود الشرطة المغربية بجروح، وتؤكد السلطات المغربية إن أجهزتها الأمنية تصرفت في حدود القانون، وأنها حافظت على نقاط مراقبتها، حيث اعتقلت 136 مهاجرا غير شرعي، مما يرفع عدد المعتقلين إلى 1200 معتقل خلال أسبوع واحد، بينما ترى الحكومة الاسبانية أن المغرب لم يقم بواجبه على أحسن وجه لمنع تدفق المهاجرين إلى أراضيها. وبالمقابل، ترى الجزائر أن المسألة أكثر تعقيدا وتعترف بأن حدودها الجنوبية الممتدة على طول 2500 كلم أصبحت الملاذ المفضل للشباب للأفارقة الحالمين بالعبور إلى سواحل جنوب أوروبا.

ومع ذلك، تتفق المغرب والجزائر وكذلك تونس وليبيا على أن أرضيها أضحت منطقة عبور وإقامة للعديد من هؤلاء المهاجرين السريين من الساحل ومن إفريقيا السوداء الذين يجتازون الصحراء سنويا كمقدمة للانتقال إلى أوروبا.

ويرى المراقبون أن هذا الاتفاق ساهم كثيرا في بلورة شبه موقف مغاربي موحد إزاء هذه الظاهرة التي تؤرق العلاقات المغاربية الثنائية والمغاربية- الأوروبية، أساسه أن الدول المغاربية لن تتحول إلى حارس للحدود التي ينطلق منها المهاجرون نحو الضفة الشمالية سواء كانوا أفارقة من دول غرب الصحراء أم من الدول المغاربية.

ويشدد هذا الموقف المشترك على أن الهجرة غير الشرعية مسألة معقدة لا يمكن حلها عن طريق طرف واحد، ولابد من تضافر كل الجهود حتى تتمكن دول البحر الأبيض المتوسط من السيطرة عليها.

وقد شـكلت قضـية المهاجرين التونسـيين إلى أوروبا بعد الثورة التونسـية في شـهر أفريل 2011 أزمة حقيقية بين إيطاليا التي أعطت حق المرور لهؤلاء وفرنسـا التي منعت مرور القطارات وعلى متنها مئات المهاجرين التونسيين. مما شكل أزمة داخل الاتحاد الأوروبي الذي يقر قانون شنغن.

وكادت مشكلة الهجرة غير الشرعية أن تؤدي إلى أزمة في العلاقات الفرنسية والإيطالية التي خيمت عليها سحابة من التوتر حيث قدمت إيطاليا احتجاجا رسميا وذلك باستدعاء سفيرها. رغم أن ألان جوبيه في تعليقه على الحادث، قال أنه: "لا وجود لأي خلاف بين فرنسا وإيطاليا، نحن جيران وأصدقاء وسنجد الحلول اللازمة بشأن المهاجرين ."وقال "أن باريس ليست قلعة محصنة، إنها متفتحة وتستقبل سنويا حوالي **200** ألف مهاجر ولكنها غير مستعدة لقبول مهاجرين غير شرعيين، لأننا في فرنسا نعاني كذلك من بطالة مرتفعة في صفوف الشباب."

قبل بضع سنوات خلت، كانت الدول الأوروبية لا تزال تقود جهود الإنقاذ في المتوسط في إطار عملية "ماري نوستروم". بين عامي 2013 و2014، حيث أنقذت السفن الإيطالية وحدها أكثر من 100000 شخص من الغرق. لكن بعدها بوقت قصير أُطلقت مهمة أمنية حدودية جديدة تحت اسم "عملية تريتون Frontex's operation Treton" بتمويل أقل وبعدد أقل من السفن لتحل محل عملية "مار نوستروم Operation Mare Nostrum" في عام 2014، لتبدأ الوفيات في البحر الأبيض المتوسط في الارتفاع. في عام 2016، وخلال ذروة ما يسمى بأزمة المهاجرين الأوروبية، بلغت الوفيات وحالات الاختفاء أكثر من 5100 حالة، وفقًا لأرقام المنظمة الدولية للهجرة.

- المنطقة المغاربية كممر لأوروبا:

اعتبرت منطقة الغرب العربي المنطقة الفاصلة بين وصول الأفارقة لأوروبا، لذلك اتخذتها الجبهات الإفريقية كمحطة عبور للوصول إلى الدول الأوروبية.

ولدا تشهد ظاهرة الهجرة الغير شرعية من خلال مرحلتين ممهدتين للوصول إلى العالم الغربي الأوروبي. أولا إلى الدول المغاربية باعتبارها تتموقع إقليميا بين الضفتين الأوروبية والإفريقية مما يجعل موقعها استراتيجي، بوابة للمرحلة الثانية وهي الهجرة غير الشرعية إلى العالم الأوروبي من خلال نقطتين هما المغرب "سبتة ومليلية" وليبيا نحو جزيرة لامبدوزة تابعة لإيطاليا.

* في الجزائر: جاء في تقرير الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بتاريخ 23 نوفمبر 2017، أن الجزائر احتلت المرتبة الخامسة بين الجنسيات الأكثر إقبالا على الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا بمعدل 6% من مجموع المهاجرين الذين عبروا البحر الأبيض المتوسط ما بين شهري جويلية وأوت 2017، حيث جاءت سوريا الأولى ب 15% والمغرب 9% ونيجيريا والعراق 7% لكل منهما.[1]

ابتداء من سبتمبر 2005، ومع تغيير الحدود الإسبانية وبعد أحداث سبتة ومليلة في المغرب، تحول توقف المهاجرين الغير شرعيين إلى السواحل المغربية للجزائر، فقد ظهر تزايد الأفارقة على الحدود الجزائرية الجنوبية وهم من دول الحدود غالبية من مالي، نيجر، سنيغال وتشاد، واستغلوا هذه الفرصة للدخول إلى الجزائر كمرحلة أولية للوصول إلى أوروبا.

- فتمنراست التي هي نقطة التماس بين أقصى الجزائر والجوار الإفريقي محط للعديد من الأفارقة المتسللين إلى الجزائر بصفة غير رسمية.

ليتم انتشارهم في المناطق الهادئة نسبيا؟، كغرداية التي أصبحت معبر للمهربين وملجأ للمهاجرين السريين وكذلك الجلفة فالأولى تم القبض فيها على ثلاثة أفارقة مثلا في أواخر فيفري الماضي نيجر ومالي. كانت هذه الهجرة غير الشرعية سبب في نقل العديد من أشكال الجريمة، والدعارة والتهريب والأمراض المتنقلة، الإيدز مثلا.

ومنذ ظهور داء الأيدز في تمنراست بين المهاجرين السريين خاصة منذ اختطاف جماعة سياح ألمان واستراليين في الصحراء الجزائرية من قبل جماعة إرهابية ذات علاقة بالقاعدة في عام **2003**، شددت السلطات من عمليات التفتيش في الأقاليم الجنوبية .

قامت الجزائر من تعزيز دوريات المراقبة الأمنية. فبدأ عدد الأشخاص الممنوعون من الدخول في تزايد ملحوظ رغم أن السلطات الجزائرية أقرّت بأن هذه الخطوة لن تحل المشكلة العابرة للحدود .

وقد قامت الجزائر بإجراءات قانونية تمثلت في نص التعديل الجديد للقانون الجنائي الجزائري المعتمد يوم 31 أوت 2008 تحت رقم 11/08 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم بها، والمادة 303 مكرر 30 من قانون 11/09 المؤرخ في 25 فيفري 2009 على المعاقبة بالسجن في حق كل من

تورط في محاولة الهجرة غير الشرعية تتراوح من 3 سنوات إلى 20 سنة سجنا[1]. والذي تلقى الإجراء ردود فعل مختلفة بين المراقبين والخبراء في الجزائر.

* تونس: لم تشهد تونس هجرات افريقية حولها بالمقارنة مع المغرب والجزائر.

* ليبيا: كانت معبر متشدد لتشاد نحو ايطاليا، لكن علاقتها مع الدولة التشادية جعلتها صارمة في هذه الظواهر. وبعد سقوط نظام معمر القذافي وحالة الفوضى التي عاشتها ومازالت تعيشها ليبيا تضاعف عدد اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين الليبيين.

ففي عام 2016، ومع اكتساب الأحزاب اليمينية المتطرفة شعبية وارتفاع موجة العداء للمهاجرين، اتخذت أوروبا قرارًا مفاجئًا بالاستعانة بمصادر خارجية لإسناد مسؤوليات مراقبة الحدود إليها، وكان الشريك الجديد: شرطة السواحل الليبي. حيث أرسل الاتحاد الأوروبي الأموال والقوارب ونظم بعض الدورات التدريبية لخفر السواحل الليبي بهدف وقف وصول موجات الوافدين إلى الشواطئ الأوروبية.

ولكن في حين أن الشراكة مع ما يسمى بشرطة السواحل الليبي كانت فعالة في خفض عدد الوافدين إلى إيطاليا - انخفض الرقم من 144000 في عام 2017 إلى 46000 في عام 2018 - إلا أن هذا كان يعني من ناحية أخرى زيادة معدلات خطر الوفاة على طريق وسط البحر المتوسط الذي يسلكه المهاجرون، فوفقًا لتقرير صدر مؤخراً عن المنظمة الدولية للهجرة، لقي شخص واحد -من بين 35 شخصًا يحاولون العبور- حتفه في عام 2018، مقارنةً بشخص واحد من بين كل 50 شخصًا في عام 2017[1].

خاتمة

لقد احتلت ظاهرة الهجرة الشرعية وغير الشرعية من المنطقة العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي، أولويات السياسات الأوروبية، مما دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى القيام بعدد من الإجراءات التشريعية والعسكرية والأمنية والاقتصادية بغية الحد منها. وما دام هناك عدم الاستقرار في الجنوب، فإن مشكلة الهجرة ستبقى محافظة على أهميتها لدى الطرف الأوروبي في تعاونه الاقتصادي والسياسي لبلدان المنطقة، الأمر

---

[1]– بدروني أنيسة وحاج بن علي محمد، "جريمة الهجرة غير الشرعية وأليات مكافحتها في النصوص التشريعية الجزائرية"، في محمد غربي واخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة**، دار ابن النديم للنشر والتوزيع/ دار الروافد الثقافية– ناشرون، الطبعة الأولى الجزائر/ لبنان 2013، ص.ص. 313– 326.

[1]– حين تكون المساعدة "المؤذية": خفر السواحل الليبية المثير للجدل مثالا، في: www.dw.com

الذي يدعو إلى التســـاؤل عن مدى إمكانية إيجاد حلول للحد من هذه الظاهرة، لما لها من انعكاســـات مستقبلية على سياسات التعاون الاقتصادي والسياسي الأوروبي- العربي.

كما ان هذه الظاهرة تتزامن مع صعود اليمين المتطرف التي تؤجج ظاهرة الإسلاموفوبيا، حيث أصبح للظاهرة تداعياتها السلبية على المسلمين وخصوصياتهم الفكرية والثقافية والعقيدية.

المراجع بالعربية

الكتب:

- بادي (برتران)، كلود سموتس (ماري)، **"انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي"**، ترجمة: ســوزان خليل، دار العالم الثالث بالتعاون مع المركز الفرنســي للثقافة والتعاون العلمي بالقاهرة، قســم الترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة 1998.

- الحاج (علي): **"ســياســات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (51)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2005.

– بدروني (أنيســة) وحاج بن علي (محمد)، "جريمة الهجرة غير الشــرعية وأليات مكافحتها في النصــوص التشــريعية الجزائرية"، في محمد غربي واخرون، **الهجرة غير الشــرعية في منطقة البحر الأبيض المتوســط: المخاطر واســتراتيجية المواجهة**، دار ابن النديم للنشــر والتوزيع/ دار الروافد الثقافية- ناشــرون، الطبعة الأولى الجزائر/ لبنان 2013، ص.ص. 313- 326.

- رباحي (أمينة)، "تأثير الهجرة غير الشرعية في سياسات التعاون الأوروبي- المتوسطي"، في محمد غربي واخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة**، دار ابن النديم للنشر والتوزيع/ دار الروافد الثقافية- ناشرون، الطبعة الأولى الجزائر/ لبنان 2013، ص.ص. 313- 326.

- رباحي (أمينة)، **التعاون والتنافس في العلاقات الأورو- أمريكية بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية منشورة، دار نور للنشر ألمانيا 2017.

– عبد الحي (وليد) ، كمال عبد اللطيف، وآخرون، **الانفجار العربي الكبير في الابعاد الثقافية والسياسية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت 2016.

المقالات:

- تيموثي (جارتون آش،) "هل بريطانيا أوروبية"، ترجمة: بدر الرفاعي، **الثقافة العالمية**، السنة 12، العدد 70، ماي 1995، ص. ص. 20- 35

- جرجس (فؤاد)، الامريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسية الخارجية الأمريكية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 217، مارس 1997، ص.4.

– طعيبة (أحمد)، الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة وأليات المواجهة، **مجلة الدفاتر السياسة والقانون**، المجلد 8، العدد 15، جوان 2016، ص.ص. 24- 43.

- عبد الناصر (وليد محمود): "التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف"، **مجلة السياسة الدولية**، السنة 32، العدد 124، أفريل 1996، ص.112.

المواقع الالكترونية:

– دايفيد ليبسكا، شيوع ظاهرة كراهية الأجانب في أوروبا، مقال متواجد على الموقع www.ahvalnews.com/ar/ 5 ديسمبر 2018,

– حين تكون المساعدة "المؤذية": خفر السواحل الليبية المثير للجدل مثالا، في: www.dw.com

- الجزائر الخامسة في ترتيب الجنسيات الأكثر اقبالا على الهجرة غير الشرعية الى أوروبا في: tsa-algeria.com/ar تاريخ الزيارة 20 أكتوبر 2019، على الساعة 21:49.

– عفيف رزق، "تصاعد اليمين المتطرف في أوروبا: الدوافع والموجات"، على الموقع الالكتروني: http:// www.alarabiya.net/views/2009/6/5/74901.html

- الجزائر الخامسة في ترتيب الجنسيات الأكثر اقبالا على الهجرة غير الشرعية الى أوروبا في: **tsa-algeria.com/ar تاريخ الزيارة 20 أكتوبر 2019، على الساعة 21:49.**

- 35% من الافارقة تحت خط الفقر و1% فقط من الدول المتقدمة، **جريدة الشرق الأوسط**، بتاريخ 26 ديسمبر 2015، ص. 1 على الموقع: aawsat.com/ home/article/528151/35

المراجع باللغة الأجنبية:

Livres:

– A. Wolfers, "National security as ambiguous symbol.", in Dario Battistella, **Théories des Relations Internationales**, 2eme édition revue et augmentée, Les presses Sciences Po, Paris 2006, P. 462.

- Charles- Philippe David : **« La guerre et la paix : Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie »**, 2eme édition revue et augmentée, les manuels Sciences Po, les Presses Sciences Po, Paris 2006, P.45- 46

Articles:

_ Maria Njaim, **Migration dilmma: Security versus humanitrian nexus**, Granite journal, Issue N°2, Novemebre 2018, P.P 25- 32.

– Wing Commander P.E. O'Neill RAF, The European Union and Migration Security versus Identity? **Defense Studies**, 11 Dec 2006, P.P. 327-341.

- Jef Huysmans, "The European Union and securitisation of migration, **Journal of Common Market**, 38/5, 2000, P. 752.

Sites électroniques :

– Agence des villes et territoires méditerranéens durables (AVITEM), **avitem.org/content/avril 2018**

– Commission Européenne, Fiche pays du REM, in **European Migration Network** (EMN), 2018, P.3

– European Commission, Migration and home affairs: Schengen Information System (SIS) 2013 in: **ec.europa.eu/homme.affairs/tags/schengen-information-system-sis.en**

– European Commission, Annual Report on Migration and asylum 2018, **European Migration Network 2019**, P.58

-far-right politics, in: **http://en.wikipedia.org**

– Georges Tapinos, Immigration et marché du travail, in **www. Observateurocde.org/news/php/85/Immigration_et_march_E9_du_travail.ht**

– Rapport 2018 sur la pauvreté et la prospérité partagée : compléter le puzzle de la pauvreté, **www.banquemondiale.org/fr/povrety-and -shared-and prosperity 2018**